العلل المشتركة بين السند والمتن
(إدخال إسناد حديث في إسناد حديث آخر، وإدخال متن حديث في متن حديث آخر)
"أنموذجاً"

د. راشد علي حسن حلل
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد بأبها، قسم السنة وعلومها
(المملكة العربية السعودية)
dr.rashed.a.h@gmail.com

تاريخ تسلم البحث: ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٢م **تاريخ قبول البحث**: ١٣/ ١١/ ٢٠٢٢م

Doi: 10.52840/1965-010-002-005

الملخص:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في علة قد يغفل عنها الكثير من طلاب علم الحديث، وهي إدخال إسناد حديث في إسناد حديث آخر، وإدخال متن في متن حديث آخر، ولا يتنبه لهذه العلة إلا من كان له براعة في نقد الأسانيد والمتون، وذلك لظن البعض أن هذين الإسنادين سنداً واحدا، أو أن هذين المتنين متناً واحدا، وإن إظهار المقبول من المردود من الأسانيد والمتون مما يتوجب على الباحثين في علم الحديث، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتشتمل على أهمية الموضوع، وحدوده، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وتمهيد ويشتمل على تعريف السند والمتن، وأهمية علم العلل، ثم على مبحثين، أول هذه المباحث يحوي مطلبين، الأول: بيان لعلل الإسناد مع بعض الأمثلة، والثاني بيان لعلل المتن مع بعض الأمثلة، والمبحث الثاني وفيه مطلبان، الأول: التفصيل في علة إدخال سند في آخر بذكر الأمثلة، والثاني التفصيل في علة إدخال متن في آخر بذكر الأمثلة، ثم الخاتمة وأهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: العلل، المشتركة، إدخال، إسناد، متن.

Common Pretexts between the Support and the Text
Using the Support of One Hadith for Supporting Another and Using the Text of One Hadith in the Text of Another

Dr. Rashid Ali Hasan Holal

Assistant Prof. at the Dept. of Sunnah and its Sciences –Shari'ah and Religion Fundamentals College – King Khalid University in Abha (Saudi Arabia)

dr.rashed.a.h@gmail.com

Date of Receiving the Research: 21/10/2022 **Research Acceptance Date:** 13/11/2022

Doi: 10.52840/1965-010-002-005

Abstract:

The importance of the research lies in that it examines a pretext that many of Hadith science students neglect, which is "using the support of one Hadith for supporting another." Only those who are skillful in evaluating supports and texts pay attention to this pretext, as some think that these two supports are one support, or those two texts are one text, and that distinguishing between the accepted and the refuted among supports and texts of *Hadiths* is what researchers in the science of *Hadith* must do.

This research consists of: an introduction that includes: the importance of the topic, reasons for choosing it, its limits, and previous studies; a preface that includes: definition of the support and the text in *Hadiths* and importance of the science of pretext; then, there are two chapters: the first contains two sections talking about the pretexts of supports and text with examples, and the second chapter that has two sections talking about examples of employing a support for another with examples and employing a text for another with examples. At the end of the research, there is a conclusion with the important results recommendations.

Key Words: Pretexts, Common, Using, Support, Text.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وعلى آله وصحابته أجمعين، أما بعد: فإن النقد عند المحدثين قد بدأ مبكراً وذلك من بداية تدوين الحديث، ولو نظرنا إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم نجد أنهم في بعض الأحيان إذا استشكلوا رواية من الروايات احتاطوا لدينهم ولجأوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين ظهرانيهم يستوثقون منه،، وقد أُثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يقبلان رواية من غير شاهد، وكان علي رضي الله عنه يستحلف من يحدثه بالحديث(١).

واشتدت الحاجة إلى النقد وتمييز المرويات بعد عصر الصحابة، وذلك لازدياد الحاجة إليه لظهور الفتن، وانتشار الكذب والوضع في الحديث، وهذا ما دفع النقاد من المحدثين إلى المزيد من البحث عن الأسانيد، واعتبروها من الدين، يقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" ، ويقول عبدالله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (٢)

وقد تتابع النقاد بعد عصر الصحابة فكلما بَعُد زمن النبوة كلما زاد احتياط النقاد في قبول الأخبار، وكانوا يجمعون طرق الرواية الواحدة وستقرؤونها استقراءً تاماً ويطبقون عليها القواعد المعتبرة، من مقارنة رواية الراوي بروايات الثقات حتى يحكموا على هذه الرواية قبولاً أو رداً.

ومن هنا كان من الأهمية بمكان البحث في مسالك وأنماط العلة، لنقف على مفهومها ومتى تكون في السند ومتى تكون في المتن، وما هي العلة الخاصة بالمتن؟، وما العلة الخاصة بالسند؟، وما العلة المشتركة بينهما؟، وذلك أن الحديث الصحيح يشترط فيه خمسة شروط، هي: اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، والخلو من الشذوذ، والخلو من العلة القادحة، كما جاء في تعريف الإمام ابن الصلاح حيث قال: "الحديثُ الصحيحُ؛ هوَ الحديثُ المسندُ الذي يتصلُ إسنادهُ بنقلِ العدلِ الضابطِ عنِ العدلِ الضابطِ إلى منتهاهُ ولا يكونُ شاذاً ولا معللاً، وفي هذهِ

(١) دراسات في منهج النقد عند المحدثين(١٢).
(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).

الأوصافِ احترازٌ عنِ المرسلِ والمنقطعِ، والمعضلِ، والشاذِّ وما فيهِ علةٌ قادحةٌ وما في راويه نوعُ جرحٍ" (٣)، والحديث المعللَ هو ما فيهِ علةٌ قادحةٌ خفيةٌ، لا يكونُ معللاً إلا إذا اشتملَ على علةٍ موصوفةٍ بالوصفينِ معاً (قادحة وخفية).

وهناك علل مشتركة بين السند والمتن وهي: الإدراج، زيادة الثقة، التلقين، الاضطراب، المقلوب، الشذوذ، النكارة، وذكرتها هنا ذكراً مجملاً خشية الإطالة، وهناك أبحاث كثيرة قد تناولت هذه العلل، ورأيت أن أركز في هذا البحث على علة إدخال سند في آخر وإدخال متن في آخر، بشيءٍ من التفصيل مع ضرب بعض الأمثلة لهذه العلة، وقد يقول البعض أن هذا نوع من الإدراج، فأقول أن الإدراج الذي ذكره العلماء إنما يتعلق بإدخال جملة أو جملتين في المتن وهذه الكلمات إنما تكون من الراوي، وكذلك في السند قد تتعلق بإدخال راوي أو راويين، ولكن هذا البحث يتعلق بإدخال متن بأكمله أو أكثر هذا المتن في متن آخر، وكذلك سند بأكمله أو أكثره في إسناد آخر، وهذا في ظني هو ما يميزه عن الإدراج المذكور في كتب علوم الحديث.

أولاً: أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- بيان اهتمام علماء الحديث السابقين بعلم العلل، ولضعف بعض المتأخرين والمعاصرين بهذا العلم، فإنَّ الحاجة إليه لا زالت قائمة، سيما أنَّ إعلال الأئمة للأحاديث مبنيٌّ على الاجتهاد وغلبة الظن، وباب الاجتهاد لا يحل لأحد أن يغلقه لمن توفرت فيه شروط الاجتهاد.
- إنَّ من واجب المتأخرين شرح كلام المتقدمين وبيان مرادهم في إعلالات الأحاديث، والترجيح عند الاختلاف إذا كانوا أهلاً لذلك.
- التأكيد على أهمية كتب العلل وأنها العمدة في دراسة القواعد الحديثية.
- بيان أهمية الموازنة بين علل المتن والسند، ومعرفة موقع العلة فيها.
- إن معرفة الروايات المعلولة ميزة للمتخصص في السنة وعلومها، وتوضيح هذه الروايات وبيانها من الأهمية بمكان، ولأن ذلك يُعد خدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولهذا تمّ اختيار هذا الموضوع.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١/ ١١

ثانياً: حدود البحث:

العلل المشتركة بين السند والمتن، وبيان علة إدخال إسناد حديث في إسناد حديث آخر، وكذا إدخال متن حديث في متن حديث آخر.

ثالثاً: الهدف من البحث:

- تكوين عقلية بحثيةٍ مميزة يدرك الباحث من خلالها الوصول إلى أنماط العلة.
- الوصول إلى التمييز بين الأسانيد والمتون المقبولة من الأسانيد والمتون المردودة، وذلك من خلال القواعد المُثلى في سبر هذه الأسانيد والمتون ومن ثم الحكم عليها حكماً صحيحا من خلال كلام نقاد الحديث.

رابعاً: الدراسات السابقة:

من خلال البحث في فهارس المكتبات، ومحركات البحث الرقمية، وسؤال المختصين، وبعد تكرار السؤال والتعرّف: لم أقف على بحث مستقل في علة إدخال سند في سند آخر، وإدخال متن في متن آخر، أما بقية العلل المشتركة فقد وقفت فيها على بعض الكتب، والأبحاث، وكذا بعض المقالات في المواقع العلمية على الشبكة العنكبوتية، ومن هذه الدراسات السابقة:

١-أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ماهر ياسين الفحل، دار عمار، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، (وقد تكلم فيه عن الاعلال بالاضطراب والاختلاف، الاعلال بالزيادة، الاعلال بالشذوذ، الاعلال بالإدراج، الاعلال بالخطأ وما أشبهه).

٢- الحديث المضطرب: تعريفه ومثال عليه، والإدراج في الحديث، محمد طه شعبان (٤)، ولم يتعرض لهذه العلة.

٣- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبدالرزاق المحمدي، وأصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(٤) مقالان في شبكة الألوكة.

٤- الحديث المقلوب، بقلم الدكتور: صادق بن محمد البيضاني (٥).

٥- المدرج وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى، د. حميد قوفي، وأشراف حمد القضاة (٦).

إلى غير ذلك من الأبحاث والمقالات التي تناولت ذكر بعض العلل في الحديث.

المقدمة وفيها: أهمية الموضوع، حدود البحث، سبب اختياره، الدراسات السابقة.

أولاً: تعريف العلة: لغة، واصطلاحاً ويشمل المعنى الخاص والعام.

ثانياً: تعريف السند لغة واصطلاحا.

ثالثاً: تعريف المتن لغة واصطلاحا.

رابعاً: أقوال العلماء في بيان أهمية علم العلل.

المبحث الأول: ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: علل السند، مع الأمثلة عليها.

المطلب الثاني: علل المتن، مع الأمثلة عليها.

المبحث الثاني: العلل المشتركة بين السند والمتن، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: الأمثلة على علة: "إدخال سند حديث في سند حديث آخر"

المطلب الثاني: الأمثلة على علة "إدخال متن حديث في متن حديث آخر" .

الخاتمة وأهم النتائج من هذا البحث، ثم فهرس المراجع، وفهرس مواضيع البحث.

(٥) مقال في موقع (مجلة البيضاني العلمية). وله مقال عن (الحديث المدرج والمزيد في متصل الأسانيد، رقم الحلقة: ٢٦، والحديث المضطرب، رقم الحلقة ٢٨.

(٦) بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك الأردنية المجلد التاسع، العدد الثاني عام ٢٠٠٣م.

التمهيد ويشتمل على: أولاً: تعريف العلة:

تطلق العلة في اللغة على عدة معان، ومن أشهرها:

أنها تطلق على المرض، فيقال: اعتل: أي مرض، فهو عليل. ولا أعلك الله: أي لا أصابك بعلة(٧)

أما تعريف العلة اصطلاحا، فتأتي بمعنىً خاص ومعنى عام:

أولاً: المعنى الخاص: هي سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته مع أن ظاهر الحديث السلامة منها (٨).

وعلى هذا التعريف فإن الحديث المعلّ بعلة ظاهرة كالجرح بسوء الحفظ، أو الجهالة، أو الضعف، أو الوهم، أو النكارة، أو الغفلة، أو الكذب، والانقطاع أو غير ذلك من أسباب الجرح، لا يدخل فيه، (٩)،.

ثانياً: هناك معنىً آخر وهو أعم ويشمل الأسباب الغامضة والظاهرة التي تقدح في الحديث، أو لا تقدح ولكن تفيد عدم العمل بالحديث مع ثبوته، كما أن العلة الظاهرة تفيد عدم العمل بالحديث وعدم ثبوته.

وعلى هذا فالعلة تطلق على جميع الأسباب التي يضعف بها الحديث مثل جرح الراوي بالكذب أو الغفلة أو الوهم أو سوء الحفظ، أو النكارة أو الجهالة، فيقال: هذا حديث معلول.

قال ابن حجر: "والمراد بالعلة هنا أمر يقدح في صحة الحديث، ولما كان من العلل ما لا يقدح في ذلك قيد بعضهم العلة بالقادحة، فقال: ولا علة قادحة، ومن أطلق العبارة اكتفى بدلالة الحال على ذلك ولكل وجهة، وقد زاد بعضهم في تقييد العلة، فقال: ولا علة خفية قادحة، والأولى ترك هذه الزيادة، لأنها توهم أن العلة الظاهرة لا تؤثر مع أنها أولى بالتأثير من

---

(٧) الصحاح ٥/ ١٧٧٣، مادة علل

(٨) مقدمة ابن الصلاح ١/ ٩٠، وينظر شرح الموقظة للذهبي ١/ ٧٧.

(٩) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١/ ١١٢): وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا.

وجاء بعده ابن الصلاح فقال في مقدمته (١/ ٩٠): عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ، فَالْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا.

العلة الخفية، والعلة الظاهرة مثل ضعف الراوي أو عدم اتصال السند، وقد اعتذر بعضهم عن ذلك فقال: إنما قيّد العلة بالخفية، لأن الظاهرة قد وقع الاحتراز عنها في أول التعريف، وهو مما لا يجدي نفعاً" (١٠).

وقد يكون الحديث صحيحاً من جهة، معلولاً من جهة أخرى كأن يروي أحد الثقات حديثاً مرسلاً ويسنده ثقة آخر ويترجح الوصل من هذا الثقة، فهنا لا تضره علة الإرسال ويسمى هذا الحديث صحيحاً معلولا، قال الخليلي في الإرشاد: "فَأَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمَعْلُولُ: فَالْعِلَّةُ تَقَعُ لِلْأَحَادِيثِ مِنْ أَنْحَاء شَتَّى، لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا فَمِنْهَا أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَاتُ حَدِيثًا مُرْسَلًا، وَيَنْفَرِدُ بِهِ ثِقَةٌ مُسْنَدًا، فَالْمُسْنَدُ صَحِيحٌ، وَحُجَّةٌ، وَلَا تَضُرُّهُ عِلَّةُ الْإِرْسَالِ" (١١).

وهناك اصطلاح للإمام الترمذي رحمه الله حيث أنه يطلق على الحديث المنسوخ معلولاً(١٢).

وعلق الزركشي على تسمية الترمذي النسخ علة فقال: لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث لا إنه علة في صحته، لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص. (١٣).

---

(١٠)توجيه النظر إلى أصول الأثر (١٨٠)

(١١) الإرشاد (١/ ١٦٠)

(١٢) لا يوجد نص صريح للترمذي يدل على هذا، والذي يظهر أن مراد من ذكر هذا: ما ذكره الترمذي في أول كتاب العلل الصغير (ص٤) قوله: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين: "حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سقم"، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه))، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب (يعني كتاب السنن). انتهى

قلت: وقد أخرج الحديث الثاني في السنن ١/ ٤٨، رقم ١٤٤٤، ولم يذكر له علة إلا أنه منسوخ.

وقد أشار ابن رجب في شرحه للعلل، حيث قال: وقوله ((قد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب)) فإنما بين ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما.

(١٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/ ٢١٥.

ثانياً: تعريف السند:

السند لغة له معان عدة منها:

المرتفع في أصله، أي ما ارتَفَعَ من الأَرض في قُبُل الجبل أَو الوادي. (١٤)

السند بمعنى المعتمد، قال أهل اللغة: (وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو سند)، (وفلان سند أي: معتمد)، وَيجوز أَن يكون مأخوذاً من قَوْلهم فلَان سَنَد أَي مُعْتَمد فَسمى الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن سندا لاعتماد النقاد فِي الصِّحَّة والضعف عَلَيْهِ(١٥) .

ويأتي الفعل سند بمعنى صعد ورقي، كما يقال: فكان فلان في مشربه(١٦) فأسندت إليه أي صعد(١٧)، قال الزركشي: ((وهو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المُسِند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سند، أي: معتمد. فسمِّيَ الإخبار عن طريق المتن مسنداً؛ لاعتماد النقّاد في الصحة والضعف عليه، وفي أدب الرواية للحفيد: أسندت الحديث أُسنده وعزوته أَعْزُوه وأعزيه، والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر، فيكون معنى إسناد الحديث اتِّصاله في الرواية اتِّصال أزمنة الدهر بعضها ببعض (١٨).

والسند في الاصطلاح هو: طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سنداً إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه (١٩)

والمراد هم جملة الرواة الذين نقلوا الحديث من مصدره الأول فحسب، أي أسماء رواة الحديث الذين أوصلوا متن الحديث، بالتسلسل، واحداً عن الآخر. (٢٠)

---

(١٤) فقه اللغة: ١/ ١٩٧، ينظر لسان العرب مادة "سند"

(١٥) المقنع في علوم الحديث ١/ ١١٠

(١٦) والشربة: الغرفة: العلية. معجم متن اللغة ٣/ ٢٩٧.

(١٧) لسان العرب مادة "سند"

(١٨) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٤٠٥

(١٩) تدريب الراوي ص ٥ – ٦، وشرح الزرقاني على البيقونية ص٩.

(٢٠) شرح علي القاري على شرح نخبة الفكر: ١٨.

ثالثاً: تعريف المتن:

المتن يطلق في اللغة على عدة معان منها:

متن الشيء صلبه (٢١)، والمتن ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل ما ارتفع وصلب (٢٢)

وهو ما اكتَنَف الصُّلب من الحيوان، وبه شُبِّه المتن من الأرض، ومَتْنَ الشيء قَوِيَ مَتْنُهُ، ومِنه حَبْلٌ مَتِين، فَمَتْنُ كلِّ شيءٍ ما يَتَقَوَّمُ به ذلك الشيء ويَتَقَوَّى به، كما أن الإنسان يَتَقَوَّم بالظَّهر ويَتَقَوَّى به، فَمَتْنُ الحديث ألفاظه التي يَتقوَّم بها المعاني (٢٣).

اصطلاحا هو: ما ينتهي إليه السند من الكلام. (٢٤)

رابعاً: أقوال العلماء في بيان أهمية علم العلل:

علم العلل له أهمية كبيرة في دراسة الأحاديث والحكم عليها، وتظهر أهمية هذا العلم من خلال تعريف العلة، حيث إنها سبب غامض خفي، لذا فإن إدراكها من الأمور الصعبة عند البعض، وقد تكون العلة في أحاديث الثقات فيعتمد من يقرأ الحديث على كون الثقة ثقة ويقبل هذا الحديث بناءً على حسن الظن بهذا الثقة فيصحح المعلول وقد يُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قول أو فعل أو تقرير لم يثبت عنه، فعلم العلل عزيز جدًا لم يتقنه إلا القلائل، ويزيد هذا العلم أهمية أنه من أشد العلوم غموضًا، فلا يدركه إلا من رزق سعة الرواية، وكان مع ذلك

---

(٢١) أساس البلاغة: مادة (متن)

(٢٢) لسان العرب: مادة (متن).

(٢٣) الخلاصة في معرفة الحديث ٢٧.

(٢٤) قال الناظم السيوطي في ألفيته ص"٣":

والمتن ما انتهى إليه السند... من الكلام والحديث قيدوا

وقال ابن جماعة في المنهل الروي ص"٢٩": "أما المتن في اصطلاح المحدثين: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وهو مأخوذ إما من المماتنة وهي: المباعدة في الغاية لأن المتن غاية السند، أو: من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، وكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائل، أو من تمتين القوس بالعصب وهو شها به وإصلاحها؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده".

وذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٤٢، وانظر إسعاف ذوي النظر ١/ ١٤ ومنهج ذوي النظر ص٨.

حاد الذهن ثاقب الفهم دقيق النظر واسع المران (٢٥)، وقد ذكر علماء الحديث أقولاً يثنون فيها على من أجاد هذا العلم وبرع فيه وسأذكر شيئاً منها لمناسبة المقام لهذه الأقوال، ومنها قول الخطيب البغدادي: معرفة العلل أَجَلُّ أنواع علم الحديث، لأَنَّه بمعرفة العلل يعرف كلام النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه. قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة(٢٦).

وقال أبو حاتم: جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قَلّ من يفهم هذا، ما أعز هذا، وجرى عند أبي حاتم معرفة الحديث، فقال: الذي كان يحسن هذا، يعني أبا زرعة، وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن(٢٧)، وقال أحمد بن صالح: معرفة الحديث بمنزلة الذهب والشبه فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة (٢٨)

وكانوا رحمهم الله تعالى حراسًا أمناء وحفظة صالحين على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويعرفونه، فإن له نورًا ووضحًا كوضح النهار، ويعرفون ما يخرج من مشكاة النبوة من غيره، فإن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره(٢٩)، قال عبدالرحمن بن مهدي: لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث، وقال: معرفةُ الحديثِ إلهامٌ (٣٠)، قال ابن رجب رحمه الله في وصف البارزين في هذا العلم: وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وخص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثير ممن يدعي علم الحديث(٣١). إلى غير ذلك من أقوال العلماء في فضل معرفة هذا العلم، والثناء على من أجاده.

---

(٢٥) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (٤٥)

(٢٦) ينظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ٣١١، الكامل لابن عدي ١/ ١٩٢، الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٦.

(٢٧) الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٦).

(٢٨) «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٦).

(٢٩) الزهد «لأحمد بن حنبل» ٢٧٤/ ح ١٩٨٦

(٣٠)علل الحديث «لابن أبي حاتم» (١/ ٣٨٨)

(٣١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٣٩).

المبحث الأول: علل السند، والمتن، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: علل السند، مع الأمثلة عليها:

علل السند كثيرة والأغلب أن العلة إذا كانت في السند فإنها تقدح فيه، وقد تقدح في المتن وقد لا تقدح، قال ابن الصلاح: ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن (٣٢).

قال النووي في التقريب: "وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن" (٣٣).

إذاً فوجودها في المتن أقل من وجودها في السند، قال ابن الملقن: "قد تقع العلة في الإسناد، وهو الأكثر، وقد تقع في المتن" (٣٤) وليست كل علة في السند هي قادحة في المتن، ومن العلل التي تكون خاصة في السند دون المتن: كأن يكون السند معلاً بالإرسال أو أن يكون السند معلقاً أو معضلاً أو منقطعاً أو مدلساً أو كان مرسلاً خفياً.

ومن الأمثلة على علة السند وحده، والتي لا تقدح في متنه، حديث أخرجه النسائي قال: أَخْبَرَنِي شُعَيْبُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم -: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلاَةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا" . (٣٥).

هذا الحديث من أفراد المصنف كما أشار إليه الحافظ المزي. ثم قال (أي المزي)، قال أبو عبدالرحمن: لا نعلم أحدًا تابع أبا المغيرة على قوله: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، والصواب: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. اهـ. (٣٦).

---

(٣٢) مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٩١.

(٣٣) التقريب والتيسير: ١/ ٤٤.

(٣٤) المقنع في علوم الحديث ١/ ٢١٣.

(٣٥) في "الكبرى" (١٥٥١).

(٣٦) تحفة الأشراف جـ ١٠ ص ٣١، قلت: ورواية أبي سلمة عن أبي هريرة قد أخرجه النسائي في الكبرى: (١٥٤٨- ١٥٤٩- ١٥٥٠).

قلت: فالمتن صحيح من الطرق التي جاءت عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولا تضره علة السند الذي جاء من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وقد تكون العلة قادحة في سند الحديث، ومتنه (أيضًا) كعلة الإرسال مثلاً، أو الوقف، أو إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة، مِثَاله حَدِيث رَوَاهُ عَمْرو بن خَالِد الْحَرَّانِي عَن حماد النصيبي، وَحَمَّاد وَضاع كَمَا فِي الْمِيزَان(٣٧) عَن الْأَعْمَش عَن أبي صَالح عَن أبي هُرَيْرَة مَرْفُوعا: (إِذا لَقِيتُم الْمُشْركين فِي طَرِيق فَلَا تبدؤوهم بِالسَّلَامِ)(٣٨). قلبه حَمَّاد فَجعله عَن الْأَعْمَش وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوف بسهيل بن أبي صَالح عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ هَكَذَا رَوَاهُ مُسلم فِي صَحِيحه.

قلت: والحديث الذي رواه مسلم قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تبدؤوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ» (٣٩).

ومن علل الإسناد ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: "ومِن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقًا للثقة في اسمه، ومثال ذلك: ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي – أحد الثقات – عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر: وهو من الثقات الشاميين، قَدِم الكوفة، فكتب عنه أهلُها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قَدِم بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمن بن يزيد بن تميم: وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدِّث عنه وينسبه من قِبَل نفسه، فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر – وهما ثقتانِ – فلم يفطنْ لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك، ونصُّوا عليه؛ كالبخاري، وأبي حاتم، وغير واحد (٤٠)

وقد تكون العلة بسبب الخطأ في نقل الإسناد:

ومن ذلك ما أورده الإمام مسلم في كتاب التمييز (٤١) بقوله: ذكر الأخبار التي في إسنادها غلط من بعض ناقليها: قال:" حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، ثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق،

---

(٣٧) ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٨

(٣٨) أخرجة الطبراني في الأوسط ٦/ ٢٦٢، قال الطبراني: " لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ عَمْرٍو، تَفَرَّدَ بِهِ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ "

(٣٩) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ١٧٠٧ رقم: ٢١٦٧.

(٤٠) النكت على ابن الصلاح ٢٨٩

(٤١) التمييز (١/ ٢٠٧).

عن مجاهد، عن ابن عمر قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر بـ: قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد" (٤٢).

وإبراهيم النخعي(٤٣)، عن مجاهد، عن ابن عمر بهذا، قال الإمام مسلم: وهذا الخبر وهم عن ابن عمر، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من تطوع صلاته بالليل والنهار فذكر عشر ركعات ثم قال: وركعتي الفجر، أخبرتني حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر وكانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها، فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأتفق أبو حاتم مع الإمام مسلم في وجود علة في الإسناد فقال: ليس هذا الحديث بصحيح وهو عن أبي

---

(٤٢) أخرجه الطيالسي(٣/ ٤٠٩) رقم: ٢٠٠٥، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن(٣/ ٦٢)رقم: ٤٨٣٩، وابنُ أبي شيبة: (٢/ ٥٠) رقم: ٦٣٣٦، والطبراني في"الكبير"(١٣٥٢٨)، ثلاثتهم من طريق أبي الأحوص سلام بن سُليم، عن أبي إسحاق، به. وأخرجه أحمد (٨/ ٣٨١) رقم: ٤٧٦٣، عن وَكِيعٌ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/ ٢٩٨ من طريق عبدالله بن رجاء، وأبي نعيم، ثلاثتهم عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٦٦)رقم: ٩٩٢، والبيهقي في السنن (٣/ ٦٢)رقم: ٤٨٤٠، من طريق أبي الجواب، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، به. ورواية غير عمار بن رزيق عن أبي إسحاق بعدم ذكر إبراهيم بن مهاجر أصح وأقوى.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣١٢٣) من طريق عبدالعزيز بن عمران، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، دون ذكر ركعتي المغرب، وعبدالعزيز بن عمران متروك.

وأخرجه ابنُ عدي في "الكامل " ٧/ ٢٦٤٨ من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن نفيع بن الحارث، عن ابن عمر، به، دون ذكر ركعتي المغرب. ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف.

(٤٣)لم أقف على هذا الإسناد (رواية إبراهيم النخعي)، وإنما وقفت على سندٍ لهذا الحديث من طريق (إبراهيم بن المهاجر، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنه)، وقد أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٢/ ١٧)رقم: ١٠٩٩٢.

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار(١/ ٣٠٠)رقم: ١٧٨٩ أثراً عن مسعود رضي الله عنه: قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، قَالَ: ثنا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ». وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٢/ ٥٠) رقم: ٦٣٣٩.

إسحاق مضطرب، وإنما روى هذا الحديث نُفيع الأعمى(٤٤)، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم(٤٥)، والدارقطني(٤٦)، وافق الإمام مسلم بأن الرواية المحفوظة في ذلك عن سالم عن ابن عمر وأنه عد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التطوع فلما ذكر ركعتي الفجر، قال: وأما ركعتا الفجر، فإنه كان يصليها في ساعة لا يدخل عليه أحد، وأخبرتني حفصة: أنه كان يصلي ركعتي الفجر(٤٧)، وذكر الإمام مسلم ما ثبت عن ابن عمر في الرواية في ذلك.

هذه بعض الأمثلة على بعض العلل في الأسانيد.

المطلب الثاني: علل المتن مع الأمثلة عليها:

ليس هناك علل خاصة بالمتن إلا إذا كان هناك علة في السند فإنها قد تؤثر في المتن، وقد يكون ظاهر السند صحيحا والمتن معلولاً، ولا يلزم من صحة السند صحة المتن على الدوام، فصحة السند ظاهرا لا تقتضي صحة المتن، وقد تأتي بعض الأسانيد الصحيحة في ظاهرها وهي تنقل متونا ومعان مستنكرة عند النقاد، مما تستدعي زيادة البحث والنظر في تلك الأسانيد للكشف عن محل الخلل، إذ اعتلال المتن يعني علة واقعة في الإسناد ولا بد.

قال المعلمي: "إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع. (٤٨)

وقد اهتم الأئمة رحمهم الله بنقد المتون، فأعلوها بنكارة متونها، فقد يكون هذا المتن فيما يظن البعض أن فيه مخالفة، كالحديث الذي رواه الإمام مسلم، قال: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِاللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ

(٤٤)هو: نُفَيع بن الحارث، أبوداود الأعمى، متروك، وكذَّبه يحيى بن معين كما في "التقريب" (٧١٨١)، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠).

(٤٥)العلل لابن أبي حاتم(٣/ ١٥٩).

(٤٦)العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٣/ ١١٥).

(٤٧)أخرجه البخاري: ٢/ ٥٧رقم: ١١٧٣، ومسلم ١/ ٥٠٠رقم: ٧٢٣، من طريق نافع، عن ابن عمر، عن حفصة.

(٤٨) مقدمة الفوائد المجموعة. ص: ١١ – ١٢.

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ». (٤٩).

قلت: والذي يظهر من هذا الحديث: كما يظن البعض أنه معلول بالمخالفة لصريح قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾الأعراف٥٤، والأمر ليس كذلك، فهناك من فهم هذا الحديث خطأً ظناً منه أن خلق آدم داخل في الأيام التي خلق الله فيها السموات والأرض وقد ذُكر في الحديث سبعة أيام. وقد أجاب علماء الحديث عن هذه الشبهة، حيث أن الحديث صحيح الإسناد، كما أن خلق آدم لا يعد من الأيام التي خلق الله فيها السموات والأرض، لأن الأرض خلقت قبل خلقه ودبت عليها الحياة بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة ٣٠.

وقد ذكر المفسرون: أن الجن سكنت الأرض وعاثوا فيها فساداً، يقول الإمام القرطبي:" وقيل أن الملائكة قد رأت وعلمت من إفساد الجن وسفكهم للدماء، وذلك لأن الأرض كان فيها الجن قبل خلق آدم فَأَفْسَدُوا وَسَفَكُوا الدِّمَاءَ، فَبَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمْ إِبْلِيسَ فِي جُنْدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فقتلهم والحقهم بالبحار ورؤوس الجبال، وأما قول الإمام البخاري: "وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب الأحبار وهو أصح"

فإن هذا لا يقدح في صحة الحديث وإنما هو من باب الصحيح والأصح. (٥٠).

وقد يكون المتن مخالفاً لرواية ثابتة، كالحديث الذي رواه الإمام مسلم أيضاً في صحيحه: قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِالله، أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

(٤٩)رواه الإمام مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إبتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام (٤/ ٢١٢٩/ رقم: ٢٧٨٩).

(٥٠) انظر تفسير القرطبي(١/ ٢٧٤).

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ الله، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي الله اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ" (٥١)، فالمعروف في هذا الحديث كما ورد في الروايات الثابتة: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" (٥٢)، قال النووي: هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مُسْلِم: "لاَ تعلَمَ يَمِيْنُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ" ، والصحيح المعروف: "حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِيْنُهُ" ، هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ وَالْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي النَّفَقَةِ فِعْلُهَا بِالْيَمِينِ (٥٣).

وخلاصة القول: أنه لم يختلف الثقات على عبيدالله في شيء يستحق أن يذكر هنا سوى شيء واحد وهو أنه قد وقع في بعض الروايات عن يحيى بن سعيد قلب في المتن ففيه (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله). رواه عنه مقلوباً زهير بن حرب عند مسلم، وعبد الرحمن بن بشر عند الجوزقي، ومحمد بن بشار عند ابن خزيمة، وأما ما في سنن البيهقي من ذلك فالراجح أنه غير سالم من وهم.

ولقد اختلف العلماء في تعيين الواهم أهو يحيى أم أولئك الرواة عنه؟ ومهما كان الأمر فإن الوهم محصور في يحيى والرواة عنه ولا ينزل بحال إلى مسلم أو رواة كتابه، كما أنه لا يرتفع إلى من بين يحيى وبين النبي صلى الله عليه وسلم(٥٤).

(٥١) كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (٢/ ٧١٥، رقم: ٣٠).

(٥٢)أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (١/ ١٣٣ رقم ٦٦٠)، وفي كتاب الزكاة، باب صدقة السر (٢/ ١١١، رقم ١٤٢٣)، وفي كتاب الحدود، باب فضل من ترك الفواحش: (٨/ ١٦٣، رقم: ٦٨٠٦).

(٥٣) شرح النووي على صحيح مسلم: ٧/ ١٢٢

(٥٤) ينظر فتح الباري (٢/ ١٤٦).

ولا شك بأن الاختلاف البين الواضح في ألفاظ المتون علةً يُعل بها الحديث، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الدارقطني في العلل: عندما سئل عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ وَلَا تَسْكَرُوا" (٥٥).

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، فَقَالَ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى أَبِي الْأَحْوَصِ، وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ عَلَى سِمَاكٍ أَيْضًا، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سِمَاكٌ، عن القاسم، عن ابن بريدة، عَنْ أَبِيهِ، وَوَهِمَ أَيْضًا فِي مَتْنِهِ، فِي قَوْلِهِ: "وَلَا تَسْكَرُوا" ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ سِمَاكٍ، أَنَّهُ قَالَ: "وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ" (٥٦)، فهذا اختلاف واضح في المتن أدى إلى إعلاله.

ومن أمثلة المتون المعلة: حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن يذهبه الله بالتوكل" (٥٧).

فهذا الحديث ظاهر سنده ومتنه صحيح، ولكنه معلول بعلة خفية في متنه وهي قوله: "وما منا إلا" ، قال البخاري كان سليمان بن حرب يقول: "وما منا إلا ولكن يذهبه الله بالتوكل" ، قال سليمان: هذا عندي من قول ابن مسعود. (٥٨) وقال الخطابي: قوله "وما منا إلاّ" : معناه إلاّ من يعتريه التطير، وسبق إلى قلبه الكراهة فيه، فحذف اختصاراً للكلام واعتماداً على فهم

(٥٥) هذا الحديث أخرجه النسائي في الكبرى: (٥/ ١٠٥، رقم: ٥١٦٧)، والطبراني في الكبير: (٢٢/ ١٩٨، رقم: ٥٢٢)، وابن أبي شيبة في المصنف: (٥/ ٨٥، رقم: ٢٣٩٤٠)، ثلاثتهم من طريق: أبي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

قال النسائي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَلِطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَسِمَاكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ، قَالَ: أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ وَلَفْظِهِ.

(٥٦) علل الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٥/ ٢٦ مسألة ٩٥٥

(٥٧) أخرجه ابن حبان في صحيحه كتاب العدوى والطيرة والفأل: ١٣/ ٤٩١، رقم: ٦١٢٢، وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

(٥٨) تحفة الأحوذي ٥/ ١٩٧.

السامع، وقال محمد بن إسماعيل كان سليمان بن حرب ينكر هذا ويقول هذا الحرف ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنه قول ابن مسعود رضي الله عنه (٥٩).

(ومن العلل أيضاً الخطأ في نقل المتن):

قال الإمام مسلم (٦٠): حدثنا أبو بكر، ثنا أبو خالد، عن أيمن، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه كان يقول: بسم الله وبالله والتحيات لله" (٦١).

قال أبو الحسين: هذه الرواية من التشهد، والتشهد غير ثابت الإسناد والمتن جميعا، والثابت ما رواه الليث وعبدالرحمن بن حميد، فتابع فيه في بعضه، ثم ذكر الرواية الصحيحة، فقال: حدثنا قتيبة، ثنا الليث، وثنا أبوبكر، ثنا يحيى بن آدم، ثنا عبدالرحمن بن حميد، حدثني أبو الزبير عن طاووس، عن ابن عباس قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن" (٦٢).

قال أبو عيسى(٦٣): حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح، وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير، عن جابر، وهو غير محفوظ، وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد(٦٤)، فهنا اتفق الإمام الترمذي مع الإمام مسلم في وهم رواية أيمن السابقة. والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن اكتفي بهذا خشية الإطالة.

---

(٥٩) معالم السنن ٤/ ٢٣٢.

(٦٠) التمييز: (١/ ١٨٩).

(٦١)أخرجه الطيالسي(٣/ ٣٨٠) رقم ١٨٤٧، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى(٢/ ٢٠٢) رقم: ٢٨٢٩. وأخرجه ابن ماجه(١/ ٢٩٢)رقم: ٩٠٢، والنسائي في الكبرى(٧٦٥)، والدارقطني في العلل(١٣/ ٣٤٣)رقم: ٣٢٢٢، كلهم من طريق أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، به.

(٦٢) حديث ابن عباس أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٠٣) رقم: ٤٠٣ ٤٠٤، والترمذي(١/ ٣٧٧)رقم: ٢٩٠.

(٦٣)السنن(١/ ٣٧٨)، والعلل الكبير(٢/ ١٥٩).

(٦٤)السنن(١/ ٣٧٨)، وذكره في العلل: عن عَبْدُالله بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ، عن الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَيْمَنَ بْنَ نَابِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهَّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فذكره، ثم قال: فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، هَكَذَا يَقُولُ أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ خَطَأٌ.

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وطاووس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَكَذَا رَوَاهُ =

المبحث الثاني: العلل المشتركة بين السند والمتن:

ذكرتُ فيما سبق أن مردّ العلة راجع إلى السند، وهي وإن كانت كذلك لكن هناك بعض العلل ترد في السند والمتن بنفس التسمية، وقد ذكرها أئمة الحديث وذكروا لها أمثلةً أوردوها في كتب علوم الحديث حتى يوضحوا لنا المراد بهذه العلة، ومن العلل المشتركة بين السند والمتن،: الإدراج، زيادة الثقة، التلقين، الاضطراب، المقلوب، الشذوذ، النكارة، إدخال سند حديث في سند حديث آخر، وكذلك إدخال متن حديث في متن حديث آخر.

وقد ذكرت في المبحث السابق بعض الأمثلة على علل السند والمتن على وجه العموم وسأقتصر في هذا المبحث على ذكر الأمثلة في علة واحدة وهي "إدخال سند حديث في سند حديث آخر" وكذلك، "إدخال متن حديث في متن حديث آخر" خشية الإطالة ولأن بقية العلل السابقة قد كُتِبَتْ فيها بعض الأبحاث ولا حاجة للتكرار فمن أراد الاستزادة فليرجع إليها.

وأقصد (بإدخال سند حديث في سند حديث آخر، وإدخال متن حديث في متن حديث آخر) أن بعض الرواة قد يخطئ في نقل الحديث فينقل لنا إسناداً ويُدخل فيه إسنادَ حديث آخر فيظهر لنا وكأنه سند واحد لهذا الحديث، وكذلك في المتن فقد ينقل بعض الرواة حديثاً ويدخل فيه متن حديث آخر فيظهر وكأنه متن واحد، وقد لا يتنبه لهذا الخطأ من ليس له دراية في الرواية، وإنما يتنبه لذلك النقاد الذين لهم معرفة بنقد الأسانيد والمتون، وسأضرب بعض الأمثلة لهذه العلة من خلال كتب الحديث وكلام الأئمة على هذه الأحاديث وكيفية بيانهم للرواية الصحيحة.

=

عَبْدُالرَّحْمَنِ ابْنُ حُمَيْدٍ الرُّوَاسِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. العلل الكبير: (١/ ١٧٢)

المطلب الأول: الأمثلة على علة: "إدخال سند حديث في سند حديث آخر"

ومن الأمثلة على ذلك: روى أبو داود في سننه قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عوفٍ الطائيُّ، حدَّثنا الربيعُ بنُ روح بنِ خُلَيدٍ، حدَّثنا محمدُ بنُ خالد -يعني الوهبيَّ- حدَّثنا الفضلُ بنُ دَهَمٍ، عن الحسنِ، عن سلمةَ بنِ المُحبِّق عن عُبادة بن الصَّامت، عن النبي - صلَّى الله عليه وسلم - بهذا الحديث (٦٥)، فقال ناسٌ لِسعَد بنِ عُبادةَ: يا أبا ثابتٍ، قد نزلتِ الحدودُ، لو أنَّكَ وجدت مع امرأتك رجلاً كيف كنت صانعاً؟ قال: كُنتُ ضاربَهُما بالسَّيف حتى يسكُتا، أفأنا أذهبُ فأجمعُ أربعةَ شهداءَ؟ فإلى ذلك قد قضى الحاجةَ، فانطلقُوا فاجتمعُوا عند رسول الله - صلَّى الله عليه وسلم - فقالوا: يا رسُولَ الله، ألم تر إلى أبي ثابتٍ قال كذا وكذا؟ فقال رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلم: "كفى بالسَّيفِ شاهِداً" ثم قال: "لا، لا، أخافُ أن يتتابعَ فيها السَّكرانُ والغيرانُ" (٦٦)

قال أبو داود بعد إخراجه للحديث: روى وكيعٌ أوَّلَ هذا الحديث عن الفضل بنِ دَلهم عن الحَسَنِ، عن قبيصةَ بنِ حُريث عن سلمةَ بنِ المُحبِّق عن النبي - صلَّى الله عليه وسلم - وإنما هذا إسنادُ حديثِ ابنِ المحبِّق: أن رجلاً وقَع على جاريةِ امرأته (٦٧)، قال أبو داود: الفضلُ بنُ دلهم ليس بالحافظ، كان قصَّاباً بواسِطَ.

قلت: والذي يظهر أن في هذا السند انقطاعا، لأن الحسن البصري لم يسمعه من سلمة بن المحبق، وقد رواه أبو داود موصولاً (٦٨).

---

(٦٥) إشارة إلى الحديث الذي رواه قبل هذا الحديث برقم ٤٤١٥، عن مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حَطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَرَمْيٌ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ ".

(٦٦) كتاب الحدود، باب في الرجم ٦/ ٤٦٨، رقم: ٤٤١٧.

(٦٧) وقد رواه أبو داود برقم: ٤٤٦٠

(٦٨) في كتاب الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته ٤/ ١٥٨، رقم ٤٤٦٠، من طريق قتادة، ورواه أبواب الحدود، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً ٣/ ٦٢٩، رقم: ٢٦٠٦، من طريق الفضل بن دلهم، كلاهما (قتادة والفضل)، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ، وَعَلَيْهِ لِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا، فَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَهِيَ لَهُ، وَعَلَيْهِ لِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا».

=

قال العظيم آبادي (٦٩): "وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ أَيْ إِسْنَادَ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ فِي قِصَّةِ الْجَارِيَةِ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ الْحَدِيثَ دُونَ حَدِيثِ" خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي "، وَإِنَّمَا غَلِطَ فِيهِ فَضْلُ بْنُ دَهْمٍ فَأَدْخَلَ سَنَدَ مَتْنٍ فِي مَتْنٍ آخَرَ وَإِنَّمَا هُمَا مَتْنَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ اللُّؤْلُؤِيِّ" أ. هـ.

ومن الأمثلة على إدخال سند حديث في سند حديث آخر:

روى الإمام أحمد في مسنده قال: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَجْلَانَ عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ لِمَنْ، قَالَ: "للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ" (٧٠).

فمن نظر إلى إسناد هذا الحديث فإن ظاهره الحُسْن.

قال ابن حجر رحمه الله: ورواه محمد بن نصر المروزي عن إسحاق بن راهويه عن صفوان مثله، وقال: هو غلط، وإنما حدث أبو صالح عن أبي هريرة بحديث: (إن الله يرضى لكم ثلاثا

=

قلت: فزادا في الإسناد قبيصة بن حريث، وقبيصة بن حريث هذا قال البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٧١): لم يسمَع الحَسَن من سَلَمة، بينهما قَبِيصَة بْن حُرَيث، ولا يصح.

(٦٩) عون المعبود(١٢/ ٦٣). قلت والفضل بن دلهم: لين الحديث كما قال ابن حجر. (٥٤٠٢).

(٧٠) أخرجه أحمد في مسنده: ١٣/ ٣٣٥ رقم: ٧٩٥٤، وأخرجه الترمذي (١٩٢٦)، ومحمد بن نصر (٧٤٨) من طريق صفوان بن عيسى، بهذا الإسناد. وزاد الترمذي ومحمد بن نصر في آخره: "وعامتهم"، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وأخرجه البخاري في "الكبير" ٦/ ٤٦٠، وفي "الأوسط" ٢/ ٣٤، من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم والقعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، به.

وأخرجه البخاري في "الكبير" ٦/ ٤٦٠-٤٦١، وفي "الأوسط" ٢/ ٣٤، ومحمد بن نصر (٧٥٤)، من طريق سليمان بن بلال، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم وعبيد الله بن مقسم، عن أبي صالح، به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٧٧٥)، من طريق إسماعيل بن جعفر، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم وسُمَي مولى أبي بكر وعبيد الله بن مقسم، عن أبي صالح، به.

وروي عن مالك بن أنس فاختُلف عليه فيه، فقد رواه عنه معن بن عيسى وعبد الله بن وهب وعبد الله بن نافع ومحمد ابن خالد وزياد بن يونس وأحمد بن حاتم بن مخشي، فقالوا فيه: عنه، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبية، عن أبي هريرة.

الحديث) وكان عطاء بن يزيد حاضرا فحدثهم عن تميم الداري بحديث: "إن الدين النصيحة" فسمعها سهيل منهما ".

قال الحافظ رحمه الله: قد كشف محمد بن نصر عن علته وأن ابن عجلان دخل عليه إسناد في إسناد، وقد أخطأ فيه ابن عجلان خطأ آخر، رواه الليث بن سعد عنه، عن زيد بن أسلم، وعن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أخرجه النسائي من طريقه، وزيد بن أسلم إنما رواه عن ابن عمر، والقعقاع انما رواه عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم كما مضى. (٧١)، إلى أن قال الحافظ (٧٢) وَأَصَح طرقه حَدِيث تَمِيم، بل قَالَ البُخَارِيّ فِي التَّارِيخ الأوسط: لَا يَصح إِلَّا عَن تَمِيم وَالله أعلم (٧٣).

ومن الأمثلة على إدخال سند حديث في سند حديث آخر:

حديث: ورد من طريق الوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ جُيوشَهُ ".

قال ابن أبي حاتم عندما سأل أباه عن هذا الحديث، قال: قَالَ أَبِي: قَدْ دخلَ لَهُ (أي الوليد بن مسلم) إسنادٌ فِي إِسْنَادٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَلْقَمَةُ بنُ مَرْثَد، عَنِ ابْنِ بُرَيدة، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ جُيوشَهُ(٧٤)" قَالَ عَلْقَمَة: فحدَّثتُ بِهِ مُقاتِلَ بْنَ حَيَّان، فحدَّثني

(٧١) تغليق التعليق" ٢: ٥٧.

(٧٢) المرجع السابق (ص٦١)

(٧٣) قلت: وحديث تميم قد أخرجه أحمد في مسنده ٢٨/ ١٣٨ رقم: ١٦٩٤٠، وأخرجه مسلم (٥٥) (٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٧٣)، ثلاثتهم: من طريق عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ به.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" ٦/ ٤٦٠، وفي "الصغير" ٢/ ٣٥، والبيهقي في "السنن" ٨/ ١٦٣ من طريق محمد بن يوسف، وأبو عوانة ١/ ٣٦-٣٧، والطبراني في "الكبير" (١٢٦٠) من طريق أبي نعيم، وأبو عوانة ١/ ٣٦ من طريق قبيصة، ثلاثتهم عن سفيان، به.

(٧٤) رواه مسلم ٣/ ١٣٥٣ رقم: ١٧٣١، من طريق عَبْدُ اللهِ بْنُ هَاشِمٍ، عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، عن سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ" " كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ،... الحديث"

وقول علقمة: "فحدثت بحديث سليمان.... " قد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/ ٢٣٧ رقم: ٨٣٧.

عَنْ مُسْلِمِ بن هَيْصَم، عن النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا بعثَ جُيوشَهُ... الحديثَ "(٧٥).

قلت: والذي يظهر من الإسناد الذي أورده الوليد أنه أسقط ابن بريدة وأباه من الإسناد الأول، وأدخل مرثد الحضرمي، والنعمان بن مقرن من الإسناد الثاني، وجعلهما إسناداً واحدا.

ومن الأمثلة على إدخال سند حديث في سند حديث آخر:

حديث رواه مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ: أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا "فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، وَقَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ بَنِيهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ:" إِنِّي لَأَظُنُّ الشَّيْطَانَ فِيمَا يَسْتَرِقُ مِنَ السَّمْعِ سَمِعَ بِمَوْتِكَ، فَقَذَفَهُ فِي نَفْسِكَ، وَلَعَلَّكَ أَنْ لَا تَمْكُثَ إِلَّا قَلِيلًا، وَايْمُ اللهِ، لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ، وَلَتَرْجِعَنَّ فِي مَالِكَ، أَوْ لَأُوَرِّثُهُنَّ مِنْكَ، وَلَآمُرَنَّ بِقَبْرِكَ فَيُرْجَمُ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ "(٧٦)

ففي هذا الحديث قد أدخل معمر إسناداً في إسناد.

قال أبو جعفر الطحاوي: أخطأ معمر، فجعل إسناد هذا الحديث الذي فيه كلام عمر للحديث الذي فيه كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَفَسَدَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ (٧٧).

وقد كشف الإمام مسلم في كتاب" التمييز فيما نقله الحافظ عنه(٧٨) عن علته، وبينها بيانا شافياً، فقال: إنه كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان. أحدهما مرفوع والآخر موقوف،

(٧٥) أخرج الشافعي في "مسنده" ٢/ ١١٤-١١٥، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤٢٨)، وابن زنجويه في "الأموال" (٧٥٨)، ومسلم (١٧٣١) (٤) و (٥)، والنسائي في "الكبرى" (٨٥٨٦) و (٨٦٨٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٤٢)، وأبو يعلى (١٤١٣)، وأبو عوانة (٦٤٩٣) و (٦٤٩٥ - ٥٠٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣/ ٢٠٧، وفي "شرح المشكل" (٣٥٦٧ ٣٥٧٢) و (٣٥٧٦)، وفي "الشروط الصغير" ٢/ ٨٤٤-٨٤٥، وابن منده في الإيمان" بإثر الحديث (١٢٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص ٢٤٠، البيهقي ٩/ ١٨٥، والخطيب في "تلخيص المتشابه" ٢/ ٧٩٧، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٦٩).

(٧٦) أخرجه أحمد في مسنده ٨/ ٢٢٠ رقم ٤٦٠٩، وأبو يعلي (٥٤٣٧)، وابن حبان (٤١٥٦) ثلاثتهم من طريق إسماعيل ابن علية، بهذا الإسناد.

(٧٧) شرح معاني الآثار ٢/ ٢٥٣.

قال: فأدرج معمر المرفوع على إسناد الموقوف، فأما المرفوع فرواه عقيل، عن الزهري، قال: "بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة... الحديث" . وأما الموقوف: فرواه الزهري، عن سالم، عن أبيه: "أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر، وقسم ميراثه بين بنيه... الحديث"، المرفوع منه جاء من طريق محمد بن جعفر، وإسماعيل ابن عُلية، بهذا الإسناد (٧٩).

المطلب الثاني: الأمثلة على علة "إدخال متن حديث في متن حديث آخر"

ومن الأمثلة على ذلك:

حديث وائل بن حجر رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"فعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يُصَلِّي، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَاذَتَا أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا، مِثْلَ ذَلِكَ فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى وَحَدَّ مِرْفَقَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ ثِنْتَيْنِ وَحَلَّقَ حَلْقَةً» وَرَأَيْتُهُ يَقُولُ: هَكَذَا وَحَلَّقَ بِشْرٌ الْإِبْهَامَ وَالْوُسْطَى وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ"

هذا الحديث جاء بهذا اللفظ في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر(٨٠).

=

(٧٨) "الإصابة" (٦٩٢٩) في ترجمة غيلان

(٧٩)أخرجه ابن ماجه (١٩٥٣)، والبيهقي ٧/ ١٨١

(٨٠) أخرجه أحمد ٣١/ ١٤٢ برقم: ١٨٨٥٠ عن يونس بن محمد، وأخرجه البيهقي ٢/ ٧٢ من طريق مسدد، و٢/ ١١١ من طريق صالح بن عبد الله الترمذي، ثلاثتهم عن عَبْدُ الْوَاحِدِ، عن عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

وأخرجه الشافعي في "مسنده" ١/ ٧٣ (بترتيب السندي) - ومن طريقه البيهقي ٢/ ٢٤- والحميدي (٨٨٥) - ومن طريقه الطبراني ٢٢/ (٨٥) - والنسائي في الكبرى (٧٥٠) و (١١٨٧)، والدارقطني ١/ ٢٩٠ من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم، به. إلا أن الحميدي والنسائي في الموضع الثاني لم يذكرا مكان وضع اليدين في التكبير.

=

ووائل بن حجر رضي الله عنه قد تردد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف لنا صلاته في عدة روايات وفي بعض رواياته: "ثُمَّ رَفَعَ إِصْبَعَهُ، فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا" ، ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمُ الثِّيَابُ تُحَرَّكُ أَيْدِيهِمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ مِنَ الْبَرْدِ (٨١)"

وممن روى هذا الحديث زائد بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل (٨٢) ووافقه بعض من روى هذا الحديث (٨٣) فأدخلوا المتن الثاني" ثُمَّ رَفَعَ إِصْبَعَهُ، فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا "، ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمُ الثِّيَابُ تُحَرَّكُ أَيْدِيهِمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ مِنَ الْبَرْدِ" ، وهو متن مختلف فيه.

إذاً فهذا المتن انفرد به زائدة من بين أصحاب عاصم بن كليب، وهم: عبد الواحد بن زياد، وشعبة، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وسفيان بن عيينة، وسلام بن سليم أبو الأحوص، وبشر بن المفضل، وعبد الله بن إدريس، وقيس بن الربيع، وأبو عوانة، وخالد بن عبد الله، الواسطي، وهناك من خالف زائدةً على روايته تلك (٨٤).

=

وأخرجه مقطعاً ابنُ أبي شيبة ١/ ٢٤٤ و٢٨٤ و٣٩٠ و٢/ ٤٨٥-٤٨٦، والبخاري في "رفع اليدين" (٧٢)، والترمذي (٢٩٢)، وابن ماجه (٨١٠) و (٩١٢)، وابن خزيمة (٦٩٠) و (٧١٣)، والطبراني ٢٢/ (٧٩) و (٨٩) و (٩٢) و (٩٤) من طرق عن عاصم، به. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٨١) هذه الزيادة أخرجها أحمد ٣١/ ١٦٠ برقم: ١٨٨٧٠، وأخرجه الدارمي (١٣٥٧)، والبخاري في "رفع اليدين" (٣١)، وأبو داود (٧٢٧)، وابن الجارود (٢٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (١١٩٢)، وابن خزيمة (٤٨٠) و (٧١٤)، وابن حبان (١٨٦٠)، والطبراني ٢٢/ (٨٢)، والبيهقي ٢/ ٢٧-٢٨ و٢٨ و١٣٢ من طرق عن زائدة، بهذا الإسناد. قال ابن خزيمة: ليس في شيء من الأخبار "يحركها" إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره. وقال البيهقي ٢/ ١٣٢: فيحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها، لا تكرير تحريكها.

(٨٢) وروايته عند أحمد ٤/ ٣١١، والدارمي (١٣٦٤)، وابن الجارود (٢٠٨)، وابن حبان (١٨٥٦)، والطبراني في الكبير ٢٢/ ٨٢، والخطيب في الفصل ٢٧٩.

(٨٣) منهم: سفيان بن عيينة عند الشّافعيّ في المسند (١٩٧)، والحميدي (٨٨٥)، والدارقطني ١/ ٢٩٠، والخطيب في الفصل: ٢٧٩، وشريك في سنن أبي داود (٧٢٨)، وشرح المعاني ١/ ١٩٦، وشرح السّنّة (٥٦٤).

(٨٤) وممن خالف هذه الرواية: زهير بن معاوية عند أحمد (١٨٨٧٦)، والخطيب ١/ ٤٣٧، وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الخطيب ١/ ٤٣٨، فرويا عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، قصة قدومه في المرة الأولى،

=

فالذي رواه عاصم بهذا السَّنَدِ الجُملةُ الأولى فَقَطْ، وأما الثانيةُ فإنَّما رَواها عَنْ عَبْدِ الجبارِ بنِ وائلٍ، عَنْ بَعْضِ أهلِهِ، عَنْ وائل (٨٥).

قلت: وهذا المثال ينطبق عليه إدخال إسناد في إسناد، وإدخال متن في متن، وَوَجْهُ ذلك أنَّ زائدة بن قدامة لما رَوَى الروايتين بسندِ إحداهما، كأنَّه أدخل أَحَدَ السَّنَدينِ فِي الآخرِ، حَتَّى سَاغَ لَهُ أنْ يُركِّبَ عَلَيْهِ الجُملتينِ، وكونه لما جمع الروايتين فكأنه جعلهما روايةً واحدة.

ومن الأمثلة على إدخال متن في متن:

حديث رواه أبو داود قال: حدثنا يزيد بن محمد الدمشقي، حدثنا هشامُ بن إسماعيلَ، حدَّثنا محمدُ بن شعيب، أخبرنا عبدالله بن العلاء بن زَبر، عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر: أن النبي- صلى الله عليه وسلم -صلّى صلاةً فقرأ فيها فلُبِسَ عليه، فلمَّا انصَرَفَ قال لأُبي: "أصليتَ معنا؟" قال: نعم، قال: "فما منعك؟" (٨٦)

=

ثم رويا عن عاصم بن كليب قال: وحدثني عبد الجبار ابن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، فذكر قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب.

ورجح الخطيب هذه الرواية، وإبهام بعض أهل عبد الجبار لا يضر، وقد سُمّي منهم علقمة بن وائل.

(٨٥) أخرجه أحمد في مسنده ٣١/ ١٤٤ رقم: ١٨٨٥١، من طريق: وَكِيعٌ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، قال: حَدَّثَنِي أَهْلُ بَيْتِي، عَنْ أَبِي، وأخرجه أبو داود (٧٢٥)، والطبراني في "الكبير" ٢٢/ (٧٦) و (٧٧)، والبيهقي في "السنن" ٢/ ٢٦ من طرق عن المسعودي، بهذا الإسناد. زاد البيهقي: ويسجد بين كفيه.

وأخرجه الطبراني ٢٢/ ٧٤ عن مقدام بن داود، عن أسد بن موسى، عن المسعودي، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، به دون ذكر: أهل بيته، ومقدام ضعيف.

وأخرجه الطبراني ٢٢/ ١١٨ (من حديث طويل)، والبيهقي ٢/ ٣٠ من طريق محمد بن حجر الحضرمي، عن سعيد بن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، عن أمه، عن وائل بن حجر، وفيه: ثم وضع يمينه على يسراه على صدره.

وسعيد بن عبد الجبار، قال النسائي: ليس بالقوي. وأم عبد الجبار، وهي أم يحيى قيل: لم يسمع منها، وليس لها ترجمة.

(٨٦) سنن أبي داود ٢/ ١٧٥ رقم: ٩٠٧، وأخرجه البغوي في "شرح السنه" (٦٦٥) من طريق أبي داود، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن حبان (٢٢٤٢)، والطبرانى في "الكبير" (١٣٢١٦)، وفي "مسند الشاميين" (٧٧١)، والبيهقي٣/ ٢١٢ من طريق هشام بن عمار، عن محمد بن شعيب، به.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث؛ رواه هشام بن إسماعيل فذكره، قال أبي: هذا وهم، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب فوجدت هذا الحديث: رواه محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عروة، عن أبيه: "أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صلى فترك آية" هكذا مرسل، ورأيت بجنبه حديث: عبد الله بن العلاء، عن سالم، عن أبيه: عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه سئل عن صلاة الليل، فقال: مثنى مثنى...، فعلمتُ أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبدالله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زبر، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة، فلما قدمت السفرة الثانية رأيت هشام بن عمار يحدث به عن محمد بن شعيب، فظننت أن بعض البغداديين أدخلوه عليه، فقلت له: يا أبا الوليد، ليس هذا من حديثك فقال: أنت كتبت حديثي كله؟ فقلت: أما حديث محمد بن شعيب فإني قدمت عليك سنة بضعة عشر، فسألتني أن أخرج لك مسند محمد بن شعيب، فأخرجت إلي حديث محمد بن شعيب فكتبت لك مسنده؟ فقال: نعم، هي عندي بخطك، قد أعلمت الناس أن هذا بخط أبي حاتم فسكت. اهـ (٨٧)

قال ابن حجر تعقيباً على كلام أبي حاتم هذا: وقد خفيت هذه العلة على ابن حبان فأخرج هذا الحديث في "صحيحه" من رواية هشام بن عمار، عن محمد بن شعيب، به. (٨٨).

ومن الأمثلة على إدخال متن في متن:

ما ذكره الدارقطني في العلل: قال الإمام البرقاني: "وسئل الدارقطني عن حديث عامر الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه: أقبل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما" فقَالَ: رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ "(٨٩)... الحديث.

(٨٧) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/ ٤٨ مسألة ٢٠٧.

(٨٨) "النكت الظراف" ٥/ ٣٥٧

(٨٩) أخرجه أحمد على الوجه الصحيح: في المسند، (ج١/ ص٨٠)، برقم (٦٠٢)، من طريق عبدالله بن عمر اليمامي عن الحسن بن زيد بن حسن حدثني أبي عن أبيه عن على رضي الله عنه.

قال الدارقطني: يرويه يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي حدث به عنه أبو قتيبة، واختلف عنه في متنه: فرواه إبراهيم بن عبدالله بن بشار الواسطي، عن أبي قتيبة بهذا الإسناد، وهذه الألفاظ.

وخالفه غير واحد ممن رواه عن أبي قتيبة بهذا الإسناد أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال:" إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى يَرَاهُمْ مَنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ كَمَا يُرَى الْكَوْكَبُ الطَّالِعُ فِي الْأُفُقِ مِنْ آفَاقِ السَّمَاءِ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا "(٩٠)، وكذلك رواه إسرائيل بن يونس، عن أبيه يونس، عن الشعبي، عن أبي هريرة، وهو أصح من الأول" (٩١).

قلت: وبهذا قد دخل متن حديث يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي والذي حدث به عنه أبو قتيبة، في متن حديث من خالفه في هذه الرواية ومنهم إسرائيل بن يونس، عن أبيه يونس، عن الشعبي، عن أبي هريرة.

ومن الأمثلة على إدخال متن في متن:

حديث انفرد به عمر بن أبي زائدة، قال: سمعت أبا إسحاق، قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ وَهُوَ يَمْزَحُ مَعَهُ: قَدْ فَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْتُمْ أَصْحَابُهُ، قَالَ الْبَرَاءُ: إِنِّي لَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا فَرَّ يَوْمَئِذٍ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَوْمَ حُفِرَ الْخَنْدَقُ، وَهُوَ يَنْقُلُ مَعَ النَّاسِ التُّرَابَ، وَهُوَ يَتَمَثَّلُ كَلِمَةَ ابْنِ رَوَاحَةَ:

اللهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا... وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا... وَثَبِّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا

إِنَّ الْأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا... وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ (٩٢)

---

(٩٠) أخرجه أحمد: في المسند، في مواضع من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كلها ضعيفة لا تخلو من مقال، (ج٣/ ص٢٦، ٢٧، ٧٢، ٩٣، ٩٨)، بأرقام: (١١٢٢٢)، (١١٢٢٩)، (١١٧٠٨)، (١١٩٠٠)، (١١٩٥٨) من طرق عن الأعمش عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري)

(٩١) العلل (ج١١/ ص١١٣ – ١١٤)، سؤال رقم (٢١٥٦)، وينظر مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل: ١/ ١٩٥.

(٩٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٠/ ٤٤/ رقم: ١٨٤٨٦ من طريق: عَفَّانُ، عن عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عن أبي إِسْحَاقَ، وأخرجه الطيالسي (٧٠٧) – ومن طريقه أبو عوانة ٤/ ٢٠٧–٢٠٨، والبيهقي في "الدلائل" ٥/ ١٣٣– عن عمر بن أبي زائدة وشعبة، عن أبي إسحاق، بهذا الإسناد. لكنه لم يسق رواية عمر بن أبي

=

وهذا حديث صحيح، وهو في الحقيقة حديثان: حديث حنين وحديث الخندق، وقد انفرد بالجمع بينهما عمر بن أبي زائدة(٩٣) في هذه الرواية، ولا يُدرى أسمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط أم بعده.

قلت: وحديث حنين جاء من رواية الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ يَوْمَ حُنَيْنٍ: "أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ" (٩٤)

=

زائدة، بل ساق رواية شعبة وليس فيها قصة الخندق، وقد سلف برقم (١٨٤٧٥).

وأخرجه أبو عوانة ٤/ ٢٠٩-٢١٠ من طريق أبي عامر العَقَدي، عن عمر بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: ما كان معنا يوم كذا وكذا- ذكر يوماً من أيام رسول الله صلي الله عليه وسلم- فارس إلا المقداد بن الأسود، رضي الله عنه فارس رسول الله صلي الله عليه وسلم، فقال رجل يمازحه: فررتم عن رسول الله صلي الله عليه وسلم؟! فقال البراء: إني أشهد على رسول الله صلي الله عليه وسلم ما فر يومئذ، كان - والله- إذا اشتد القتال، واحمرَ البأس، اتقينا به.

وأخرجه أبو داود (٢٦٥٨)، وأبو يعلى (١٦٧٨)، وابن حبان (٤٧٧٥) من طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: لما لقي النبي المشركين يوم حنين، فانكشفوا نزل عن بغلته فترجَّل.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" ٤/ ٥١، والبخاري (٣٠٤٢) بأتم منه، والطبري في "التاريخ" ٣/ ٧٥-٧٦، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي" ص٦١ من طرق، عن إسرائيل، به.

وأخرجه مطولاً ومختصراً: سعيد بن منصور في "سننه" (٢٨٣٩)، وابن أبي شيبة ٨/ ٧١٥ و١٢/ ٢٣٣ و٥٠٧ و١٤/ ٥٢١ و٥٢٢، والبخاري (٢٩٣٠)، ومسلم (١٧٧٦) (٧٨) (٧٩)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٩) (١٠٤٤١) - وهو في "عمل اليوم والليلة" (٦٠٥)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (١٥٥)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" لأبيه (١٨٢٠).

وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٦٦)، وأبو عوانة ٤/ ٢١٠- ٢١١ و٢١١-٢١٢، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٢٥١٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣/ ٢٧٢، وفي "مشكل الآثار" (٣٣٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩/ ١٥٥، وفي "دلائل النبوة" ٥/ ١٣٤-١٣٥ من طرق، عن أبي إسحاق، به.

(٩٣) وهو من رجال مسلم، وروى له البخاري متابعة، وهو صدوق، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين.

عفان: هو ابن مسلم الصفار، وأبو إسحاق: هو السبيعي.

(٩٤) رواه أحمد في مسنده ٣٠/ ٤١٣/ رقم ١٨٤٦٨ من طريق إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ به.

وأما حديث الخندق فقد جاء أيضاً من حديث الْبَرَاءَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ وَيَقُولُ: "اللهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، إِنَّ الْأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا، وَإِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا" يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ "(٩٥).

ومن الأمثلة على إدخال متن في متن:

حديث أخرجه الإمام الطحاوي، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ عَنْ عَبْدِالله بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ:" مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ ""(٩٦)

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى اضْطِرَابِ حَدِيثِ عِمْرَانَ هَذَا لِاخْتِلَافِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ فِيمَا رَوَيَاهُ عَلَيْهِ عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَنَا كَمَا ذَكَرُوا، وَلَكِنَّهُمَا حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَحَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ مِنْهُمَا جَوَابٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْهَا، وَحَدِيثُ عِيسَى مِنْهُمَا إِخْبَارٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَدْلِ صَلَاةِ الْقَاعِدِ لِلتَّطَوُّعِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ، وَذَلِكَ عِنْدَنَا وَاللهُ أَعْلَمُ عَلَى الْمُصَلِّي

(٩٥) أخرجه أحمد ٣٠/ ٤٧٤ رقم: ١٨٥١٣ وأخرجه الطيالسي (٧١٢)، وابن سعد في "الطبقات" ٢/ ٧٠-٧١، والدارمي (٢٤٥٥)، والبخاري (٢٨٣٦) و (٢٨٣٧) و (٤١٠٤) و (٧٢٣٦)، ومسلم (١٨٠٣) (١٢٥)، والنسائي في "الكبرى" (٨٨٥٧)، وابن حبان (٤٥٣٥)، والبيهقي في "السنن" ٧/ ٤٣، وفي "دلائل النبوة" ٣/ ٤١٣، والبغوي في "شرح السنة" (٣٧٩٢) من طرق، عن شعبة، بهذا الإسناد. وفي بعض الطرق زيادة: وقد وارى الترابُ بياضَ بطنِه، وزيادة: وثبت الأقدام إن لاقينا.
وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/ ٧١٥ و١٤/ ٤١٨-٤١٩، والبخاري (٣٠٣٤) و (٤١٠٦) و (٦٦٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٦٧) - وهو في "عمل اليوم والليلة" (٥٣٣) - والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٣٢٥) و (٣٣٢٦)، والبيهقي في "السنن" ٧/ ٤٣، وفي "الدلائل" ٣/ ٤١٣- ٤١٤، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ١١/ ٢٨٩، والبغوي في "شرح السنة" (٣٤٠٣) من طرق، عن أبي إسحاق، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٣٢٧) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي ليلى، عن البراء، به.
(٩٦) شرح مشكل الآثار ٤/ ٣٩٦ رقم: ١٦٩٤.

تَطَوُّعًا قَاعِدًا وَهُوَ يُطِيقُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا، فَيَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ نِصْفُ مَا يَكُونُ لَهُ لَوْ صَلَّى قَائِمًا، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى صَلَاتِهِ قَاعِدًا، وَهُوَ لَا يُطِيقُ الْقِيَامَ، ذَلِكَ صَلَاتُهُ قَاعِدًا فِيمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ بِهَا كَصَلَاتِهِ إِيَّاهَا قَائِمًا، لِأَنَّهُ هَاهُنَا قَدْ قَصَدَ إِلَى الْقِيَامِ وَقَصَّرَ بِهِ عَنْهُ فَاسْتَحَقَّ مِنَ الثَّوَابِ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ صَلَّاهَا قَائِمًا، فَكَانَ إِذَا كَانَ يُطِيقُ الْقِيَامَ فَصَلَّى قَاعِدًا قَدْ تَرَكَ الْقِيَامَ اخْتِيَارًا فَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ ثَوَابُهُ، وَكُتِبَ لَهُ ثَوَابُ الْمُصَلِّي قَاعِدًا عَلَى صَلَاتِهِ كَذَلِكَ.

هذا ما تيسر جمعه في هذا الموضوع والأمثلة على ذلك كثيرة ولكن اكتفي بما ذُكر خشية الإطالة، ومن أراد الاستزادة من الأمثلة على هذا الموضوع فليعد إلى كتب العلل، وإلى دووين السنة لينظر كيف هيأ الله لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من يحفظها ويبين صحيحها من سقيمها، حتى يتجلى لنا يقيناً أن الله حافظٌ كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان على كتابة ما ورد في هذا البحث، ومن خلال سيري فيه توصلت إلى بعض النتائج ومن أهمها:

- أن أصل العلة إنما تكون في الأسانيد.
- العلة في السند تكون قادحة فيه، وقد تقدح في المتن وقد لا تقدح.
- الأصل في علل المتن أنها راجعة للإسناد.
- لا يلزم من صحة السند صحة المتن على الدوام
- قد تأتي بعض الأسانيد الصحيحة في الظاهر وهي تنقل متونا ومعانيَ مستنكرة عند النقاد.
- في إدخال إسناد في آخر قد يكون الحديث الذي حُذف إسناده مشتملاً على بعض الرواة الضعفاء الذين لا يثبت الحجة بخبرهم ويكون الإسناد الآخر صحيحاً وهذا لا شك أنه يقتضي الاستدلال والاحتجاج بمن لا يحتج به.
- في إدخال متن في متن آخر قد يكون الحديث الذي حذف إسناده مشتملاً على زيادات مؤثرة في الحكم، وفي بعض رواتها ضعف، فإذا حذف هذا الضعيف، وبقيت زيادته ملصقة بخبر من تثبت الحجة بخبرهم؛ فهذا لا شك أنه يقتضي الاستدلال بأحاديث ضعيفة دخلت متونها في أحاديث صحيحة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

المصادر والمراجع

١. الشروط الصغير، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: روحي أوزجان، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٤ه - ١٩٧٤م.

٢. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨

٤. أخلاق النبي وآدابه، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨

٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن الخليل القزويني تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٧. إسعاف المبطأ برجال الموطأ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

٨. ألفية السيوطي في علم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية

٩. الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٠. الإيمان لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه.

١١. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧.

١٢. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

١٣. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
١٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف، المزي – ابن حجر، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
١٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
١٧. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردنالطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
١٨. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٩. تلخيص المتشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.
٢٠. التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.
٢١. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ
٢٢. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م
٢٣. الجامع الكبير – سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م
٢٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٢٥. الخلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٦. دراسات في منهج النقد عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى.

٢٧. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ.

٢٨. رفع اليدين في الصلاة للبخاري وبهامشه جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بديع الدين الراشدي، دار ابن حزم لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٦ – ١٩٩٦م.

٢٩. الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

٣٠. سنن ابن ماجة، ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م

٣١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت

٣٢. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٣٣. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد الادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٣٤. شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي– دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م

٣٥. شرح ألفية السيوطي في الحديث المسماة إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.

٣٦. شرح الموقظة للذهبي، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٣٧. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، حققه: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر.
٣٨. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م
٣٩. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.
٤٠. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت
٤١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧.
٤٢. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
٤٣. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
٤٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية.، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض.، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٤٥. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٦
٤٦. علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م

٤٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

٤٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

٤٩. الفصل للوصل المدرج في النقل، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

٥٠. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٥١. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٢. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، يتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٥٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٥٤. مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٥. مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م

٥٦. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩.

٥٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٨. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٥٩. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٠. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت

٦١. المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، ١٤٠٠ هـ

٦٢. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٦٣. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

٦٤. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة

٦٥. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، دار الصميعي - الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٦٦. معجم متن اللغة، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة بروت

٦٧. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٨. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الطهماني النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٦٩. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ

٧٠. مكارم الأخلاق، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة.

٧١. المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م

٧٢. المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥/ ٢٠٠٤.

٧٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٧٤. منهج ذوي النظر في شرح منظومة الأثر للحافظ جلال الدين السيوطي – محمد محفوظ بن عبدالله بن عبدالمنان الترمسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٧٥. الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٧٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

٧٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين فريج، دار أضواء السلف، ١٤١٩هـ

Romanization of Resources

1- Al-Sharoot Al-Saghir, Abu Ja'far Ahmed bin Muhammad bin Salamah Al-Masry, known as Al-Tahawy, Verifier: Rawhi Ozjan, Islamic Heritage Revival House, 1394 AH - 1974 AD.
2- Athar ʻIlal Al-ḥadīth fī Ikhtilāf Al-fuqahāʼa, Maher Yassin Fahal Al-Hiti, Ammar Publishing House, Amman, Edition: First, 1420 AH - 2000 AD.
3- Al-Ihsan fi Taqreeb Sahih Ibn Hibban, Muhammad bin Hibban, Abu Hatim Al-Busti, Arranged by: Al-Ameer 'Alaʼa Al-Din 'Ali bin Balban Al-Farsi, verified, substantiated his hadiths and commented on by: Shu'aib Al-Arnaʼout, Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut, Edition: First, 1408 AH – 1988.
4- Akhlāq Al-Nabī Wa-'ādābuh, 'Abdullah bin Muhammad bin Ja'far bin Hayyan Al-Ansari, known as Abu Sheikh Al-Asbahani, Verifier: Saleh bin Muhammad Al-Wanyan, Dar Al-Muslim for Publishing and Distribution, Edition: First, 1998.
5- Al-Irshād fī Maʻrifat ʻUlamāʼa Al-ḥadīth, Abu Ya'la Al-Khalili, Khalil bin 'Abdullah bin Al-Khalil Al-Qazweeni, Verifier: Dr. Muhammad Sa'eed 'Omar Idrees, Al-Rushd Library - Riyadh, Edition: First, 1409 AH.
6- Asās Al-balāghah, Abu Al-Qasim Mahmoud bin 'Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari, Verifier: Muhammad Basil 'Oyoun Al-Soud, Publisher: Scientific Books House, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1419 AH - 1998 AD.
7- Isa'aaf Al-Mubatta' Bi-rijaal Al-muwatta', 'Abdul-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyouti, The Great Commercial Library - Egypt.
8- Alfiyyah Al-Suyouti fī ʻIlm Al-ḥadīth, 'Abdul-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyouti, corrected and explained by: Professor Ahmed Muhammad Shaker, the Scientific Library.
9- Al-Amwāl Li-Ibn Zanjawayh, Abu Ahmed Humaid bin Mukhalled bin Qutaybah bin 'Abdullah Al-Khurasani, known as Ibn Zangawayh, Verifier: Dr. Shaker Theeb Fayyaadh, Assistant Professor - King Saud University, King Faisal Center for Islamic Research and Studies, Saudi Arabia, Edition: First, 1406 AH - 1986 AD.
10- Al-Īmān li-Ibn Mandah, Abu 'Abdullah Muhammad bin Ishaq bin Muhammad bin Yahya bin Mandah Al-Abdi, investigation by Dr. Ali bin Muhammad bin Naser Al-Faqeehi, Publisher: Al-Risalah Foundation - Beirut, Edition: Second, 1406 AH.
11- Al-Tareekh Al-Awsat (printed by mistake "Al-tāreekh Al-Ṣaghīr), Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, Abu 'Abdullah, Verifier: Mahmoud Ibrahim Zayed, Dar Al-Waʼi, Dar Al-Turath Library - Aleppo, Cairo Edition: First, 1397 AH-1977.
12- Tārīkh Al-Ṭabarī = Tārīkh Al-Rusul Wal-mulūk, Waṣlat Tārīkh Al-Ṭabarī, Muhammad bin Jarir bin Yazeed Abu Ja'far Al-Tabari, Dar Al-Turath - Beirut, Edition: second - 1387 AH.
13- Al-Tārīkh Al-kabīr, Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, edition of: The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan, printed under the supervision of: Muhammad 'Abdul-Mu'eed Khan.

14- Tuḥfat Al-Aḥwathī Bi-sharḥ Jāmiʿ Al-Tirmidhī, Abu Al-'Ola Muhammad 'Abdul-Rahman bin 'Abdul-Rahim Al-Mubarakfouri, Scientific Books House - Beirut.
15- Tuḥfat Al-ashrāf Bi-maʿrifat Al-aṭrāf maʿa Al-Nukat Al-ẓirāf, Al-Mazi - Ibn Hajar, Verifier: 'Abdul-Samad Sharaf Al-Din, Edition: The Islamic Office, and Al-Dar Al-Qaymah, Edition: Second: 1403 AH, 1983 AD.
16- Tadrīb Al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb Al-Nawāwī, 'Abdul-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyouti, Verifier: Abu Qutayba Nazhr Muhammad Al-Faryabi, Publisher: Dar Taibah.
17- Taghleeq Al-Ta'leeq fi Sahih Al-Bukhari, Abu Al-Fadhl Ahmed bin 'Ali bin Hajar Al-'Asqalani, Verifier: Sa'eed 'Abdul-Rahman Musa Al-Qazqi, The Islamic Office, Dar 'Ammar - Beirut, Amman - Jordan, Edition: First, 1405.
18- Al-Taqrīb Wal-taysīr Li-maʿrifat Sunan Al-Bashīr Al-Nathīr fī 'Uṣūl Al-ḥadīth, Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi, Introduced, verified and commented on by: Muhammad 'Othman Al-Khasht, Arabian Book House, Beirut, Edition: First, 1405 AH - 1985 AD.
19- Talkhīṣ Al-mutashābih, Abu Bakr Ahmed bin 'Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi Al-Khateeb Al-Baghdadi, Verifier: Sukainah Al-Shihabi, Tallas for Studies, Translation and Publishing, Damascus, Edition: First, 1985 AD.
20- Al-Tamyīz, Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hasan Al-Qushairi Al-Naisabouri, Verifier: Dr. Muhammad Mustafa Al-'A'zhami, Al-Kawthar Library - Al-Murabba' - Saudi Arabia, Edition: Third, 1410 AH.
21- Tahtheeb Al-Tahtheeb, Ahmed bin 'Ali bin Muhammad bin Hajar Al-'Asqalani, Systematic Encyclopedia Press, India, Edition: First Edition, 1326 AH.
22- Tawjīh Al-naẓar 'ilá 'Uṣūl Al-'athar, Taher bin Saleh (or Muhammad Saleh) Ibn Ahmed bin Mawhab Al-Sam'ouni Al-Jaza'ery, Islamic Publications Library - Aleppo, Edition: First, 1416 AH - 1995 AD.
23- Al-Jāmiʿ Al-kabīr – Sunan Al-Tirmithi, Muhammad bin 'Isa bin Surah Al-Tirmithi, Verifier: Bashshar 'Awwad Ma'rouf, Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, year of publication: 1998 AD.
24- Al-Jāmiʿ Al-Musnad Al-ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar min 'Umūr Rasūl Allāh Ṣallá Allāh ʿAlayhi Wa-sallam Wasunanih Wa-ayyāmih = Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī, Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, Verifier: Muhammad Zuhair bin Naser Al-Naser, Dar Touq Al-Najat, edition: first, 1422 AH.
25- Al-Khulāṣah fī Maʿrifat Al-ḥadīth, Al-Hussein bin Muhammad bin 'Abdullah, Sharaf Al-Din Al-Teebi, Verifier: Abu 'Aasim Al-Shawami Al-Athari, Islamic Library for Publishing and Distribution - Al-Ruwwad for Media and Publishing, Edition: First, 1430 AH - 2009 AD.
26- Dirāsāt fī Manhaj Al-naqd ʿinda Al-muḥaddithīn, Muhammad 'Ali Qasim Al-'Omari, Dar Al-Nafa'is, Jordan, first edition.
27- Dalāʾil Al-Nubūwwah Wa-maʿrifat Aḥwāl Ṣāḥib Al-sharīʿah, Ahmad bin Al-Hussein Al-Khorasani, Abu Bakr Al-Bayhaqi, Scientific Books House - Beirut, Edition: First - 1405 AH.

28- Raf'u Al-yadayn fī Al-ṣalāh Lil-Bukhārī (and at its footnotes "Jalā'a Al-'Aynayn Bi-takhrīj Riwāyāt Al-Bukhārī fī Juz' Raf' Al-yadayn"), Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, Verifier: Badee' Al-Din Al-Rashidi, Dar Ibn Hazm, Lebanon, first edition: 1416-1996 AD.
29- Al-Zuhd, Abu 'Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal, footnotes by: Muhammad 'Abdul-Salam Shaheen, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1420 AH - 1999 AD.
30- Sunan Ibn Majah, Ibn Majah, Abu 'Abdullah Muhammad bin Yazeed Al-Qazweeni, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out – 'Adel Murshid - Muhammad Kamel Qarah Belli - 'Abdul-Latif Harz Allah, Dar Al-Risalah Al-'Aalamiyah, Edition: First, 1430 AH - 2009 AD.
31- Sunan Abi Dawoud, Abu Dawoud Suleiman bin Al-Ash'ath, Al-Sijistani, Verifier: Muhammad Muhyiddin 'Abdul-Hamid, Contemporary Library, Sidon – Beirut.
32- Al-Sunan Al-Kubra, Abu 'Abdul-Rahman Ahmad bin Shu'aib Al-Nisa'i, verified and his hadiths authenticated by: Hasan 'Abdul-Mun'im Shalabi, supervised by: Shu'aib Al-Arna'out, introduced by: 'Abdullah bin 'Abdul-Muhsin Al-Turki, Publisher: Al-Risalah Foundation - Beirut, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD.
33- Al-Sunan Al-Kubra, Ahmed bin Al-Hussein, Abu Bakr Al-Bayhaqi, Verifier: Muhammad 'Abdul-Qader 'Ata, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, Edition: Third, 1424 AH - 2003 AD.
34- Sharḥ Al-Sunnah, Muḥyī Al-Sunnah, Abu Muhammad Al-Hussein bin Mas'oud bin Muhammad bin Al-Fara'a Al-Baghawi Al-Shafi'i, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out - Muhammad Zuhair Al-Shawish, Islamic Office - Damascus, Beirut, second edition, 1403 AH - 1983 AD.
35- Sharḥ Alfīyat Al-Suyūṭī fī Al-ḥadīth (called "Is'āf Thawī Alwaṭar Bi-sharḥ Naẓm Al-Durar fī 'Ilm Al-athar), Muhammad bin 'Ali bin 'Adam bin Musa Al-Athyouby Al-Welawi, Al-Ghuraba'a Archaeological Library, 1414 AH, 1993 AD.
36- Sharḥ Al-Mūqiẓah Lil-Thahabī, Mahmoud bin Muhammad bin Mustafa bin 'Abdul-Latif Al-Manyawi, The Comprehensive Library, Egypt, Edition: First, 1432 AH - 2011 AD.
37- Sharḥ 'Ilal Al-Tirmithī, Zain Al-Din 'Abdul-Rahman bin Ahmad bin Rajab bin Al-Hasan Al-Hanbali, Verifier: Nour Al-Din 'Atar, Dar Al-Mallah for Printing and Publishing.
38- Sharḥ Mushkil Al-Āthār, Abū Ja'far Aḥmad bin Muḥammad bin Salāmah Al-Miṣrī, known as Al-Ṭaḥāwy, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out, Al-Risalah Foundation, Edition: First - 1415 AH, 1494 AD.
39- Sharḥ Ma'ānī Al-Āthār, Abu Ja'far Ahmed bin Muhammad bin Salāmah Al-Tahawy, Verified and introduced by: Muhammad Zuhri Al-Najjar - Muhammad Sayed Jad Al-Haq, World of Books, Edition: First - 1414 AH, 1994 AD.
40- Sharḥ Nukhbat Al-Fikr fī Muṣṭalaḥāt 'Ahl Al-'athar, 'Ali bin (Sultan) Muhammad, Abu Al-Hasan Nour Al-Din Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari,

Verifier: Muhammad Nizar Tameem and Haitham Nizar Tameem, Dar Al-Arqam - Lebanon / Beirut.
41- Al-Ṣiḥāḥ Tāj Al-lughah Wa-ṣiḥāḥ Al-ʻArabīyah, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi, Verifier: Ahmad 'Abdul-Ghafour 'Attar, Science for Millions House - Beirut, Edition: Fourth 1407 AH - 1987.
42- Sahih Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad bin Ishaq bin Khuzaymah Al-Sulami Al-Naisabouri, Verifier: Dr. Muhammad Mustafa Al-'A'zhami, Islamic Office - Beirut.
43- Al-Tabaqat Al-Kubra, Abu 'Abdullah Muhammad bin Sa'd bin Manee' Al-Hashemi, Bālwlā'a, Al-Baṣrī, Al-Baghdādī known as Ibn Sa'd, Verifier: Ihsan 'Abbas, Dar Sader - Beirut, Edition: First, 1968 AD.
44- Al-ʻIlal Al-wāridah fī Al-aḥādīth Al-Nabawīyah, Abu Al-Hasan 'Ali bin 'Omar Al-Daraqutni, Verifier of the volumes from the first to the eleventh: Mahfouzh Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, Dar Taibah - Riyadh, Edition: the first, 1405 AH - 1985 AD; and the volumes from the twelfth to the fifteenth commented on by: Muhammad bin Saleh bin Muhammad Al-Dabbasi, Dar Ibn Al-Jawzi - Dammam, Edition: the first, 1427 AH.
45- Al-ʻIlal Li-Ibn Abī Ḥātim, Abu Muhammad 'Abdul-Rahman bin Muhammad Al-Razi Ibn Abi Hatim, Verifier: a team of researchers under the supervision and attention of: Dr. Sa'd bin 'Abdullah Al-Hameed and Dr. Khalid bin 'Abdul-Rahman Al-Jareesy, Al-Humaidhi Press, Edition: First, 2006.
46- ʻIlm Al-rijāl Nash'atuhu Wa-taṭawwuruh min Al-qarn Al-Awwal 'ilá Nihāyat Al-qarn Al-tāsiʻ, Abu Yasser Muhammad bin Matar bin 'Othman 'Aal Matar Al-Zahrani, Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, Edition: First, 1417 AH / 1996 AD.
47- ʻAwn Al-Maʻbūd Sharḥ Sunan Abī Dāwūd (with the footnotes of Ibn Al-Qayyim: "Tahthīb Sunan Abī Dāwūd Wa-īḍāḥ ʻllhi Wa-mushkilātih"), Muhammad Ashraf bin Amir bin 'Ali bin Haider, Abu 'Abdul-Rahman, Sharaf Al-Haq, Al-Siddiqi, Al-'Azeem Abadi, Scientific Books House - Beirut, Edition: the second, 1415 AH.
48- Fathu Al-Bari Sharh Saheeh Al-Bukhari, Ahmed bin 'Ali bin Hajar Al-'Asqalani, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 1379, Numbering of its books, chapters and hadiths: Muhammad Fu'ad 'Abdul-Baqi, Virified and corrected by: Mohib Al-Din Al-Khateeb, with the comments of the scholar: 'Abdul-'Aziz bin 'Abdullah bin Baz.
49- Al-Faslu Lil-Wasli Al-Mudarraj fī Al-naql, Abu Bakr Ahmed bin 'Ali bin Thabit Al-Khateeb Al-Baghdadi, Verifier: Muhammad bin Matar Al-Zahrani, Dar Al-Hijrah, Edition: First, 1418 AH / 1997 AD.
50- Fiqhu Al-lughah Wa-sirru Al-ʻArabīyah, 'Abdul-Malik bin Muhammad bin Ismail Abu Mansour Al-Tha'alabi, Verifier: 'Abdul-Razzaq Al-Mahdi, Arabian Heritage Revival, first edition, 1422 AH - 2002 AD.
51- Al-Fawā'id Al-Majmūʻah fī Al-aḥādīth Al-mawḍūʻah, Muhammad bin 'Ali bin Muhammad Al-Shawkani, Verifier: 'Abdul-Rahman bin Yahya Al-Mu'allami Al-Yamani, Scientific Books House, Beirut, Lebanon.

52- Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ Al-rijāl, Abu Ahmed bin 'Uday Al-Jarjani (deceased: 365 AH), Verifier: 'Adel Ahmed 'Abdul-Mawgoud – 'Ali Muhammad Mo'awwadh, co- verifier: 'Abdul-Fattah Abu Sinnah, Scientific Books - Beirut-Lebanon, Edition: First, 1418 AH - 1997 AD.
53- Lisaan Al-'Arab, Muhammad bin Makram bin 'Ali, Abu Al-Fadhl, Jamal Al-Din Ibn Manzhoor, Dar Sader - Beirut, Edition: Third - 1414 AH.
54- Mustakhraj Abī ʿAwānah, Abu Awana Ya'qoub bin Ishaq Al-Isfarayeeni, Verifier: Ayman bin 'Aaref Al-Dimashqi, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, Edition: First, 1419 AH - 1998 AD.
55- Musnad Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr bin Abi Shaybah, 'Abdullah bin Muhammad Al-'Absi, Verifier: 'Adel bin Yousef Al-'Azzazi and Ahmed bin Fareed Al-Mazeedi, Dar Al-Watan - Riyadh, Edition: First, 1997 AD.
56- Musnad Abi Dawood Al-Tayalisi, Abu Dawood Suleiman bin Dawood bin Al-Jaroud Al-Tayalisi Al-Basri, Verifier: Dr. Muhammad bin 'Abdul-Mohsen Al-Turki, Dar Hajar - Egypt, Edition: First, 1419 AH - 1999.
57- Musnad Al-Imām Aḥmad bin Ḥanbal, Abu 'Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal Al-Shaibani, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out – 'Adel Murshed, and others, supervision: Dr. 'Abdullah bin 'Abdul-Mohsen Al-Turki, Al-Risalah Foundation, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD.
58- Musnad Al-Hameedi, Abu Bakr 'Abdullah bin Al-Zubayr Al-Qurashi Al-Asadi Al-Hameedi Al-Makki, Verifier: Hasan Salim Asad Al-Darani, Dar Al-Saqqa, Damascus - Syria, Edition: First, 1996 AD.
59- Musnad Al-Darimi, known as (Sunan Al-Darimi), Abu Muhammad 'Abdullah bin 'Abdul-Rahman Al-Darimi, Al-Tameemi Al-Samarqandi, Verifier: Hussein Salim Asad Al-Darani, Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, Edition: First, 1412 AH - 2000 AD.
60- Al-Musnad Al-ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar Bi-naql Al-ʿAdl ʿan Al-ʿAdl 'ilá Rasūl Allāh Ṣallá Allāh ʿAlayhi Wa-sallam, Muslim bin Al-Ḥajjāj Abū Al-Ḥasan Al-Qushayrī, Verifier: Muhammad Fu'ad 'Abdul-Baqi, Arabian Heritage Revival House – Beirut.
61- Al-Musnad, Al-Shafi'i Abu 'Abdullah Muhammad bin Idris, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, this copy was corrected on the printed version in the Bulaq Al-Amiriyah Press and the printed version in India, 1400 AH.
62- Al-Muṣannaf fī Al-aḥādīth Wal-āthār, Abu Bakr bin Abi Shaybah, 'Abdullah bin Muhammad Al-'Absi, Verifier: Kamal Yusuf Al-Hout, Al-Rushd Library - Riyadh, Edition: First, 1409 AH.
63- Maʿālim Al-sunan, Abū Sulaymān Ḥamad bin Muḥammad bin Ibrāhīm bin Al-Khaṭṭāb Al-Bustī known as Al-Khaṭṭāby, the Scientific Press - Aleppo, first edition 1351 AH - 1932 AD.
64- Al-Muʿjam Al-Awsaṭ, Suleiman bin Ahmed bin Ayyoub bin Mutair Al-Lakhmi Al-Shami, Abu Al-Qasim Al-Tabarani, Verifier: Tariq bin 'Awadh Allah bin Muhammad, 'Abdul-Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain – Cairo.

65- Al-Mu'jam Al-kabīr, Suleiman bin Ahmed Al-Tabarani, Verifier: Hamdi bin 'Abdul-Majid Al-Salafi, Publishing House: Ibn Taymiyyah Library - Cairo, Edition: Second, Dar Al-Sumai'e - Riyadh / First Edition, 1415 AH - 1994 AD.
66- Mu'jam Matnu Al-lughah, Ahmed Ridha (member of the Arabian Scientific Academy in Damascus), Dar Al-Hayat Library, Beirut.
67- Ma'rifat Anwā'a 'Ulūm Al-ḥadīth, known as "Muqaddimah Ibn Al-Ṣalāḥ, 'Uthmān bin 'Abdul-Raḥmān, Abu 'Amr, Taqī Al-Dīn, nicknamed Ibn Al-Ṣalāḥ, Verifier: Nour Al-Din 'Atar, Dar Al-Fikr - Syria, Dar Al-Fikr Al-Mo'aaser - Beirut, 1406 AH - 1986 AD.
68- Ma'rifat 'Ulūm Al-ḥadīth, Abu 'Abdullah Al-Hakim Muhammad bin 'Abdullah Al-Tahmani Al-Naisabouri, Verifier: Al-Sayyid Mo'azhzham Hussein, Scientific Books House - Beirut, Edition: Second, 1397 AH - 1977 AD.
69- Al-Muqni' fī 'Ulūm Al-ḥadīth, Ibn Al-Mulaqqin Siraj Al-Din Abu Hafs 'Omar bin 'Ali bin Ahmed Al-Shafi'i Al-Masry, Publisher: Dar Fawaz Publishing - Saudi Arabia, Edition: First, 1413 AH.
70- Makārim Al-akhlāq, Abū Bakr 'Abdullāh bin Muḥammad bin 'Ubayd bin Sufyān bin Qays Al-Baghdādī Al-'Umawī Al-Qurashī, nicknamed Ibn Abī Al-Dunyā, Verifier: Majdi Al-Sayyid Ibrahim, The Qur'an Library - Cairo.
71- Al-Muntaqa min Al-Sunan Al-Musnadah, Abu Muhammad 'Abdullah bin 'Ali bin Al-Jaroud Al-Naisabouri, Verifier: 'Abdullah 'Omar Al-Baroudi, Cultural Book Foundation - Beirut, Edition: First, 1408 AH-1988 AD.
72- Al-Manẓūmah Al-Bayqūnīyah Bi-sharḥ Al-Zurqānī ma'a Ḥāshiyat Al-Ajhūrī, Verifier: Salah Muhammad 'Awaidhah, Scientific Books House, 1425 AH/2004.
73- Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin Al-Ḥajjāj, Abu Zakariya Muhyiddin Yahya bin Sharaf Al-Nawawi, Arabian Heritage Revival House - Beirut, Edition: Second, 1392 AH.
74- Manhaj Thawī Al-naẓar fī Sharḥ Manẓūmat Al-athar, Al-Ḥāfiẓ Jalāl Al-Dīn Al-Suyūṭī – Muhammad Mahfouz bin 'Abdullah bin 'Abdul-Mannan Al-Termisi, Scientific Books House, Beirut, 1424 AH - 2003 AD.
75- Al-Muwatta', Malik bin Anas Al-Asbahi Al-Madani, Verifier: Muhammad Mustafa Al-'A'zhami, Zayed bin Sultan 'Aal Nehyyan Foundation for Charitable and Humanitarian Works - Abu Dhabi - UAE, Edition: First, 1425 AH - 2004 AD.
76- Mīzān Al-'i'tidāl fī Naqdi Al-rijāl, Muhammad bin Ahmad Al-Thahabi, Verifier: 'Ali Muhammad Al-Bajawi, Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, edition: the first, 1382 AH - 1963 AD.
77- Al-Nukat 'alá Muqaddimat Ibn Al-Ṣalāḥ, Badr Al-Din Al-Zarkashi, Verifier: Zain Al-'Aabideen Fareij, Dar 'Adhwa'a Al-Salaf, 1419 AH.